



# تأثيرات الأزمة السورية على أجهزة الأمن الأردنية خلال الفترة نوفمبر 2016 - نوفمبر 2017

دراسات وبحوث



عملت القوات الأردنية على تعزيز حدودها الشمالية بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي، الذي سلم الجيش الأردني في شهر أغسطس 2016 الدفعة الأخيرة من مدافع (Cheetah self-propelled anti-aircraft guns) المضادة للطائرات، والتي تنصب على دبابات (Leopard) وتحتوي على مدافع عيار (35 mm) ونظام رادار وتعقب متطورين، وذلك ضمن صفقة أبرمتها عمان مع تل أبيب تضمنت تزويد الأردن بستين مدفع مع 350000 قذيفة، وخمس دبابات من طراز (Leopard)، و11 منظومة رادار (Thales Flycatcher).

وجاءت تلك الصفقة ضمن مشروع تعاون أمني واسع يهدف إلى تأمين الأردن من مخاطر انتشار الحرس الثوري الإيراني والمليشيات الموالية له في المناطق الحدودية، فضلاً عن حمايتها من تهديد تنظيمي القاعدة و"داعش"، وعدم وجود العدد الكافي من القوات الغربية لتأمين تلك المناطق المشتعلة، خاصة وأن منطقة الجولان قد شهدت مواجهات بين طهران وتل أبيب، وسط صمت أمريكي مطبق ودور روسي مثير للجدل في دعم الحرس الثوري الإيراني وعناصر "حزب الله".

وبدت مخاوف عمان في مكانها، عندما قامت مجموعة من تنظيم "داعش" بشن هجوم على قاعدة الأمير فيصل الجوية بالأردن في 4 نوفمبر 2016 أدى إلى مقتل ثلاث ضباط من القوات الخاصة الأمريكية.

وتحدثت تقارير غربية عن قتال عنيف وقع بين عناصر التنظيم وبين ضباط من الفرقة الخامسة من القوات الخاصة التي تحرس سجن "الجفر" الذي يقع على بعد 288 كم جنوب عمان، والذي يطلق عليه اسم "غوانتنامو2" أو "غوانتنامو الجديد"، والذي يدار من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بتنسيق مع الاستخبارات الأردنية.

وتحتجز وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية فيه مجموعة من أخطر قيادي تنظيم "داعش" الذين تم اعتقالهم في سوريا والأردن، بالإضافة إلى بعض المساجين الذين تم نقلهم من كوبا إلى السجن الجديد، ويبدو أن حادثة مقتل الضباط الأمريكيين قد تمت على خلفية محاولة من التنظيم لاقتحام السجن وفك أسر القياديين فيه.

ووفقاً لموقع "إنتلجنس أون لاين" (11 يناير 2016) فإن هذه العملية مثلت الدافع الأبرز لقيام ملك الأردن عبد الله الثاني بتدشين مشروع شامل لإصلاح أجهزة الاستخبارات والأمن الأردنية وإعادة تشكيلها، حيث تم التعاقد مع خبراء من الاستخبارات البريطانية والأمريكية لإصلاح الأجهزة الأمنية الأردنية المترهلة، وشكل الملك لجنة لهذا الغرض برئاسة القائد السابق للقوات الخاصة جمال الشوبكي، والذي تلقى تعليمات بالتعاون مع رئيس الأركان الجديد اللواء محمود فريحات ونائبه فيصل بن الحسين.

وعززت تلك العملية المخاوف لدى الملك عبد الله من أن الأجهزة الأمنية الأردنية الثلاثة ليست بمستوى الكفاءة للتعامل مع مخاطر امتداد شبكات "داعش" على المستوى الإقليمي، وكان من المفترض أن يكون الهجوم على القاعدة الجوية نذيراً بإمكانية تعرض مقار أمنية أخرى في الأردن لهجمات إرهابية، لكن أجهزة الاستخبارات الأردنية لم تتمكن من استشراف الهجوم المروع في الكرك، كما أنها أخفقت في منع تنظيم "داعش" من تهريب العناصر والأسلحة من العراق إلى الأراضي الأردنية، حيث قامت عناصر محلية بتسهيل وصولهم إلى الكرك ومساعدتهم في إنشاء مركز له في بلدة القرانة التي تبعد 30 كم عن مدينة الكرك، والتي ينتشر فيها السلاح والعناصر الخارجة عن القانون، ويمكن استهداف مراكز الشرطة وقوى الأمن بصورة مستمرة من قبل هذه العناصر إذا نجح "التنظيم" في إنشاء مركز نفوذ له في تلك المنطقة التي تقع بعيداً عن متناول السلطة المركزية بعمان.

وتزامنت تلك الإجراءات مع قيام الأجهزة الأمنية الأردنية (يناير 2017) باعتقال عدد من المتقاعدين العسكريين والسياسيين؛ بينهم اللواء المتقاعد من جهاز المخابرات العامة، محمد العتوم، والعميد المتقاعد عمر العسوفي، إثر مطالبتهم بإصلاحات في أجهزة الدولة، وتوجيه نداءات للملك بالتدخل "لحل إشكالات الوطن الاقتصادية".

وساد القلق في أوساط الإدارة الأمريكية من احتمالات إخفاق المؤسسات الأمنية الأردنية من القيام بدورها في ظل التوتر القائم بين رئيس الجهاز فيصل الشوبكي، والعديد من

ضباطه، الأمر الذي يؤثر على المعونة الأمريكية السنوية التي تدفعها الإدارة الأمريكية بقيمة 450 مليون دولار للجهاز الأهم والأكثر حيوية لها في المنطقة.

وتشير المصادر إلى أن السلطات الأردنية قد طالبت بزيادة هذه المخصصات لمواجهة تنامي مخاطر تنظيمي "داعش" و"القاعدة"، إلا أن إدارة ترامب بدت صارمة في المطالبة بإجراء عملية إصلاح شامل في أجهزة الأمن الأردنية وإعادة تأهيلها، حيث لم يعد كافياً تغيير بعض الموظفين الرسميين كلما تنامي القلق من تدهور أداء الجهاز في ظل تنامي المخاطر والتحديات. وتحدث البيت الأبيض عن ضرورة بذل الملك عبد الله المزيد من الجهد لإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية مجدية، للمساعدة في منع تفاقم التطرف وعدم الاستقرار في البلاد.

وفي شهر أبريل الماضي تحدثت مصادر أمنية غربية عن عملية تطوير شاملة في جهاز الاستخبارات الأردنية عقب تعيين اللواء عصام الجندي رئيساً لجهاز المخابرات العامة، وكان الجندي قد التحق بجهاز الأمن عقب تخرجه من جامعة مؤتة (كلية الشرطة الملكية سابقاً) عام 1985، وتقلد عدداً من المناصب القيادية في جهاز المخابرات العامة قبل إحالته إلى التقاعد من قبل الشوبكي منذ نحو شهرين فقط.

وصدر قرار من الديوان الملكي في 30 مارس الماضي بتعيين الجندي بديلاً عن الفريق أول فيصل الشوبكي الذي قدم استقالته إثر انتقادات لأدائه في إدارة الجهاز، وتم تعيينه مستشاراً للملك عبدالله.

وتعود أصول الجندي إلى جذور شامية من الأسر التي قدمت للأردن لدى تأسيسها، كما أن جده "صدقي الجندي" كان أول قائد جيش في إمارة شرق الاردن، ما جعل خبراء يصرون على ربطه بسياسة التقارب والاحتواء التي بدأتها عمان مع النظام السوري في تلك الفترة.

وتضمن خطاب التكليف الذي وجهه الملك للجندي مطالبته بـ "تعزيز وتحديث إمكانات الأجهزة الأمنية والاستثمار في رفع قدراتها وتطوير هيكلتها، من أجل ضمان أعلى درجات الكفاءة والاحتراف، وبما يتلاءم مع المستجدات وحجم المخاطر الاستراتيجية، وكذلك مواكبة المتغيرات المتواصلة حتى تستمر الدائرة، وكما عهدناها دائماً، بالعمل بمنتهى التميز والاقتدار".

كما تضمنت قائمة المهام الموكلة إلى الجندي؛ محاربة الإرهاب، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الأمنية، والذي تراجع بصورة كبيرة في المراحل الأخيرة من عهد الشوبكي نتيجة بعض الخلافات والتوترات.

ومعالجة تلك المشاكل؛ بادرت دائرة المخابرات العامة (يوليو 2017) إلى إعداد مدونة قواعد السلوك الوظيفي لمنتسبي الجهاز، والتي تتناول جملة من القواعد والثوابت والإجراءات التي تنظم عمل الدائرة وسلوك منتسبيها، وتتناول المدونة القواعد والمرتكزات الأساسية التي تحكم عمل الجهاز ومنتسبيه، والعمل على: "منع استغلال الوظيفة العامة لخدمة أي أغراض أو أهداف أو مصالح جهوية أو شخصية والالتزام بمبادئ المهنية والمسؤولية والمساءلة بعيداً عن أي شكل من أشكال المحاباة والتمييز".

وتم إلزام جميع مرتبات المخابرات العامة ببنود المدونة والتوقيع عليها واعتبارها تعليمات ثابتة توضع مخالفيها تحت طائلة المتابعة والمساءلة القانونية.

وبالإضافة إلى تغلغل عناصر تنظيم الدولة في القطاع الجنوبي من البلاد؛ تمثل التحديث الأكبر لدى الأجهزة الأمنية في ملء الفراغ الناتج عن ضعف دور مركز العمليات العسكرية (موك) الذي تعمل تحت إشراف عدد من القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الملف السوري بقيادة أمريكية.

وكان المركز -الذي يطلق عليه اسم غرفة "موك"- قد تأسس في النصف الثاني من عام 2013 لتنسيق الدعم لفصائل المعارضة السورية، لكن دوره بدأ في التراجع عندما اتفقت روسيا والأردن على إنشاء غرفة عمليات رديفة لتنسيق العمليات، وذلك بالتزامن مع تراجع الدور الأمريكي، مما دفع بغرفة "موك" للسير في سياسة منسجمة مع رغبات موسكو، حيث وضعت الغرفة خطأً أحمر على بعض المدن مثل الشيخ مسكين، الأمر الذي أعاق نجاح المعارضة ومنع تقدمها.

وبادر الأردن عقب ذلك إلى فتح قنوات مع النظام بوساطة روسية، وعمل على مشروع إعادة فتح معبر "نصيب"، وذلك بالتزامن مع حديث بعض فصائل المعارضة (سبتمبر 2017) عن تلقيها تهديدات من الجانب الأردني بقطع الدعم الإنساني والعسكري عنها في حال رفضها فتح المعبر.

في هذه الأثناء يعمل الجانب الأردني على صيانة مكاتب معبر "جابر" الحدودي مع سوريا، المقابل لمعبر "نصيب" بالتزامن مع تصريحات عن التوصل للاتفاق بشأن فتح المعبر وإدارته، وتم تداول بيان (27 سبتمبر) لنقابة أصحاب مكاتب التخليص في معبر "جابر" تمت دعوتهم للتوجه إلى المعبر لتفقد مكاتبهم قبل تسليم مفاتيحها لمندوب النقابة لإجراء عمليات الصيانة. وأوضح البيان أن يوم الأربعاء هو الوحيد المسموح فيه لدخول أصحاب المكاتب على مركز "جمرك جابر"، مشيراً إلى أن الصيانة لا تعني أن يكون هناك موعد محدد لفتح المعبر.

وتأمل عمان أن يؤدي وقف إطلاق النار إلى تأمين الحدود وإعادة فتح التجارة الحيوية بين البلدين، والعودة التدريجية للاجئين السوريين، لكنها ترغب قبل ذلك بالحصول على ضمانات من بشار الأسد وداعميه، روسيا وإيران، بعدم التعرض للمدنيين وللفضائل، كما تطالب بتراجع القوات المدعومة من إيران عن الحدود الأردنية.

وأدى تقارب الاستخبارات الأردنية مع النظام السوري إلى توتر في العلاقات بين عمان وتل أبيب، كما فاقمت تداعيات "أزمة الأقصى" التي جرت في شهر يوليو الماضي، وما تبعها من قيام ضابط في السفارة الإسرائيلية في عمان بإطلاق النار على أردنيين بدعوى محاولة أحدهما طعنه بمفك (23 يوليو 2017)، حيث استجاب ملك الأردن لمناشدات الولايات المتحدة والسعودية ومصر لتهدة الفلسطينيين، وإخلاء السفارة الإسرائيلية في عمان شريطة أن يقدم ضابط الأمن الذي يحظى بحصانة دبلوماسية للمحاكمة في إسرائيل وأن يحكم عليه بعقوبة سجن مغلظة، لكن الإسرائيليين لم ينفذوا ما تم الاتفاق عليه مما عرض الملك لسيل من الانتقادات والاحتجاجات الغاضبة على مغادرة ضابط الأمن الإسرائيلي.

وأشار التقرير إلى أنه لم يظهر حتى الآن تأثير ملحوظ على التعاون الأمني والعسكري السري المتين الذي ساهم خلال العقود الماضية في حماية العرش الأردني من الأزمات الأمنية والاقتصادية التي مرت بالمملكة، وحصلت تل أبيب مقابل ذلك على موارد معلومات مهمة حول الميليشيات الشيعية والفضائل الإسلامية جنوب سوريا، إلا أن رفض الملك عبدالله قبول عودة السفير الإسرائيلي وطاقمه إلى عمان قبل وضع الضابط الإسرائيلي خلف القضبان يثير قلق الأوساط الإسرائيلية والأردنية العسكرية من استمرار تدهور العلاقات، حيث توقف الملك عبدالله عن اتصالاته المعتادة مع نتنياهو وأسّر لبعض الدبلوماسيين

الغربيين أنه فقد الثقة بنتنياهو، وعبر عن غضبه من السماح لنائبين إسرائيليين في الكنيسة بدخول الأقصى في 29 أغسطس.

وعلى الصعيد نفسه؛ اتهم العاهل الأردني نتنياهو بخذلانه والتراجع عن اتفاق للتعاون العسكري تم التوصل إليه قبل عامين كان يفترض بموجبه أن يدخل الجيش الإسرائيلي الأراضي السورية وينشئ حزاماً إسرائيلياً-أردنياً مشتركاً في درعا والسويداء بمساعدة الجيش الأردني بهدف تشكيل حزام أمني في وجه إيران ومليشياتها، وعندما حانت لحظى التنفيذ تراجع نتنياهو بصورة مفاجئة، مما دفع بالملك عبدالله للموافقة على الاتفاق الأمريكي-الروسي، والإيعاز إلى قادة أجهزته الأمنية والعسكرية بالتواصل مع نظرائهم في دمشق، حيث زادت وتيرة الاجتماعات بين المسؤولين في دمشق وعمان بصورة ملحوظة في شهر أغسطس الماضي، وقام الجانبان بتدشين أول تعاون بينهما من خلال فتح المعبر السوري مع العراق والأردن وذلك لتفعيل الخط البري الذي كان يأتي من تركيا مروراً بالأردن إلى دول الخليج.

وفي هذه الأثناء يبذل الملك عبدالله جهوداً رديفة للضغط على الرئيس السوري لضمان إبعاد الميليشيات الشيعية عن الحدود الأردنية بدلاً من التفاهم الذي كان قائماً مع الإسرائيليين، وفي محاولة منه لتوجيه ضربة مباشرة للمصالح الاقتصادية الإسرائيلية؛ طلب الملك عبدالله من الرئيس التركي أردوغان الموافقة على مرور مواد البناء التركية كالإسمنت والحديد المتجهة لدول الخليج عبر الأراضي السورية والأردنية متجاوزة ميناء حيفا الذي تم استخدامه بعد الحرب في سوريا كنقطة وصول للبضائع التركية، حيث كانت ترسو فيه البضائع التركية، ومن ثم يتم تحميلها على شاحنات تنقلها ليلاً إلى الأردن ومنها إلى السعودية.

وتشير مصادر أمنية مطلعة إلى أن أردوغان قد عرض على الملك عبدالله الثاني فكرة الانضمام لمركز قيادة سورية-إيرانية-تركية لتنسيق العمليات العسكرية في سوريا، بصورة مستقلة عن مراكز القيادة الأمريكية المتواجدة في سوريا.

وأبدى أردوغان تعاطفه مع المخاوف الأردنية حيال اقتراب الميليشيات الإيرانية من الحدود الأردنية، موضحاً للملك عبدالله أن الطريقة الأمثل لمعالجة تلك المخاوف تكمن في التخلي عن الإسرائيليين، ومد يد التعاون مع المحور الروسي-التركي-الإيراني، خاصة وأنه

لم يعد بالإمكان الوثوق بالقوات الأمريكية وحلفائها الغربيين الذين ينسحبون من المواجهة مع داعش.

في هذه الأثناء تتقدم قوات النظام والمليشيات الموالية له على طول الحدود السورية-الأردنية، حيث سيطرت في مطلع أكتوبر الجاري على تسع مخافر حدودية مع الأردن من جهة البادية باتجاه منطقة "رجوم بكر"، ابتداء من النقطة 177 إلى النقطة 185، وسيطروا كذلك على "تل أم أذن" شمال شرق سد الزلف في ريف دمشق الجنوبي الشرقي.

وكانت مصادر عسكرية مطلعة قد أكدت سيطرة الفيلق الخامس التابع لجيش النظام على مناطق شاسعة من الحدود السورية-الأردنية بما في ذلك أجزاء قريبة من المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، وذلك في رد على المناورات التي أجراها الجيش الإسرائيلي في سبتمبر مضمونه أن الحلفاء الثلاثة (إيران-النظام-"حزب الله") باتوا متمترسين على الحدود الشمالية لتل أبيب.

في هذه الأثناء مُنع طهران في إفساد الترتيبات الإدارية التي أبرمتها عمان مع بغداد لإعادة تشغيل معبر "طرييل" الحدودي بين البلدين، حيث تم تعطيل نحو 12 شاحنة محملة بالخضار أياماً عدة، بحجة وجود حاجة لرخص تصدير تخص كل شاحنة، الأمر الذي يرى فيه قطاع التصدير الأردني أنه مؤشر إلى تعقيدات إدارية وبيروقراطية، بالإضافة إلى فرض السلطات العراقية ضريبة تصل إلى 30% على المنتجات والبضائع الأردنية، وذلك ضمن سلسلة من العراقيل التي وضعها اللوبي الإيراني النافذ في بغداد لمنع تدفق البضائع الأردنية إلى العراق.

ويسير الأمر على الشاكلة نفسها في ملف فتح الحدود مع سوريا، فعلى الرغم من إعادة افتتاح معبر "نصيب" بصورة تجريبية بين عمان ودمشق، إلا أن العراقيل بدت كبيرة للغاية، ويشعر الأردنيون أن إيران تعمل على استحداث عوائق أمنية لعرقلة المشروع، وذلك في محاولة من قبل طهران للتأكيد على أنها تمتلك القدرة على إفساد أية ترتيبات يتم التوصل إليها في الجنوب السوري ما دامت واشنطن وإسرائيل عازمتان على إبعاد القوات الإيرانية من المنطقة لمسافة 60-80 كم عن هضبة الجولان السورية المحتلة.